

وحدة تنظيم التأمين

قرار إداري – جنة عليا – رقم (٩) لسنة 2023

بشأن تشكيل اللجنة الاستشارية للرقابة الشرعية

رئيس اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (١٢٥) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحة

التنفيذية وتعديلاتها،

- وعلى قرار اللجنة العليا باجتماعها رقم (٣) لسنة 2023 بتاريخ

٢٠٢٣-٣-٧،

قرر ما يلي:

مادة أولى

تشكل جنة استشارية للرقابة الشرعية للنظر في قرارات الوحدة في مجال التأمين التكافلي والأنشطة الموقعة مع الشرعية الإسلامية، وبرئاسة / الدكتور - محمد عود الفزيع عضوية كل من:

الاسم	المنصب
الدكتور / مطر جاسر الجابر	نائب الرئيس
الدكتور / خالد عبد الله المطيري	عضو
الدكتور / طرف خالد الشرف	عضو
الدكتور / ناصر صلاح بورسلي	عضو

مادة الثانية

تحفص اللجنة بغير المسائل التالية:

* إبداء الرأي الشرعي في المسائل المتعلقة بعمل الوحدة في مجالات الأنشطة الموقعة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

* إبداء الرأي الشرعي عند استحداث وتأليق تكافلية جديدة تطرح لأول مرة في مجال التأمين التكافلي سواء من قبل الوحدة أو بعد اعتمادها من الوحدة.

* إبداء الرأي في المسائل الشرعية الحال إليها من اللجنة العليا.

* إبداء الرأي الشرعي في الشكاوى المرفوعة من المتعاملين ضد الأشخاص الخاضعين لرقابة الوحدة فيما يتعلق بعدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

* إبداء الرأي بشأن تطبيق المعايير والقرارات والنظم الشرعية المقررة لتنظيم عمل الأشخاص الخاضعين لرقابة الوحدة والذي يعملون وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

* اقتراح اللوائح والنظم بشأن نظام الرقابة الشرعية لدى الأشخاص الخاضعين لرقابة الوحدة والذي يعملون وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

* اقتراح اللوائح والنظم بشأن نظمه المنظمة لهيئة المراجعة والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي للأشخاص الخاضعين لرقابة الوحدة والذين يعملون وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- بأعمال شركات التأمين التكافلي لإبداء الرأي الشرعي فقط، وهو ما يلي:
- سماع آفواه الأطراف للوقوف على المسألة المعروضة.
- طلب أي مستندات تخص المسألة المعروضة.
- وتقىء اللجنة برفع توصياتها بال موضوع إلى اللجنة العليا لاتخاذ القرار.

المادة السابعة

- تبث اللجنة في نظر الخلاف المعروض بين أعضاء الرقابة الشرعية لدى الأشخاص المخصوص لهم، وهو ما يلي:

- سماع آفواه أطراف الخلاف.
- طلب أي مستندات تخص موضوع الخلاف.
- وتقىء اللجنة برفع توصياتها ب موضوع الخلاف إلى اللجنة العليا لاتخاذ القرار.

المادة الثامنة

- تعطى على أعضاء اللجنة أن تكون لاي منهم مصلحة بشكل مباشر أو غير مباشر مع أي طرف من أطراف الموضوع المعروض.

المادة التاسعة

- مدة اللجنة ستين يوماً من تاريخ صدور هذا القرار، وقابلة للتتجديد لمرة واحدة.

المادة العاشرة

- يكون للمجلس أمين سر يملىء غير حاضر الجلسات على أن تفضي المسائل المعروضة أمام اللجنة والقرارات الصادرة بشأنها، وتوقع من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين السر، على أن يعين أمين السر من إدارة المجلان والمجالس.

المادة الحادية عشر

- تصرف للجنة المكافآت بقرار يصدر من اللجنة العليا.

المادة الثانية عشر

- يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية، وعلى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاماً فيما يخصه.